

Distr.: General
8 May 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 – 22 تموز/يوليه 2020

البند 5 (أ) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري

للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني

بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

أكد نقشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من جديد الحاجة إلى تعزيز التعاون والحوكمة المتعددي الأطراف من أجل التصدي لحالات الطوارئ الصحية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وللنهوض بتحقيق عقد العمل والإنجاز من أجل أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تتبج جهود التصدي للجائحة وآثارها مسارات كفيلة بإحداث التغيير. ويعرض هذا التقرير الإجراءات المعجلة المطلوب اتخاذها في أثناء جهود التصدي للمرض وفيما بعدها في إطار تلك المسارات: الحد من تفاوت الدخل والقضاء على الفقر المدقع، مع الحد في الوقت ذاته من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لحصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية. ويفيد التقرير في إثراء الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيعقد في تموز/يوليه 2020. ويكمله تقرير الأمين العام عن "السيناريوهات المستقبلية الطويلة الأمد وآثار الاتجاهات الحالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (E/2020/60).



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - وفقا للولاية التي أصدرتها الجمعية العامة في قرارها 16/61 و 305/72 وموضوع "العمل المعجل والمسارات الكفيلة بالتغيير: تنفيذ عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة"، يحدّد هذا التقرير العوامل المسرّعة لبناء أوجه التآزر بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويقدم توصيات لتوجيه مناقشات الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد استرشد التقرير بما قدمته كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات من إسهامات، ويكمله تقرير الأمين العام عن "السيناريوهات المستقبلية الطويلة الأمد وأثار الاتجاهات الحالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (E/2020/60).

2 - وأكمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في اجتماعه لعام 2019، المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دورة السنوات الأربع الأولى لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشملت الدورة الأولى استعراضات وطنية طوعية قدمها 142 بلدا بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، وتوجت بعقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر 2019، عندما عُقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة.

3 - ولوحظ في أثناء مؤتمر القمة إحرار تقدم في مجالات مهمة من مجالات تنفيذ الأهداف⁽¹⁾. فعلى سبيل المثال، تواصلت معدلات الفقر المدقع ووفيات الأطفال الانخفاض، ويستمر تراجع معدلات الإصابة بالتهاب الكبد، مع اقتراب معدلات الإصابات الفيروسيّة المزمنة الجديدة بالتهاب الكبد باء من الصفر. وازدادت إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والكهرباء، كما أن نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أخذت في الانخفاض. وقد تحسنت في الوقت نفسه تغطية المناطق المحمية البرية والبحرية واتسع نطاقها. وأدرجت بلدان كثيرة أهداف التنمية المستدامة في خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية وأنشأت هياكل وآليات لتيسير التنفيذ المتسق ومشاركة مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة بصورة نشطة. وربط بعض البلدان كذلك الأهداف بميزانياته الوطنية أو المحلية.

4 - ولوحظ في أثناء مؤتمر القمة أنه بالرغم من هذه النجاحات، فإن العالم لا يسير على الطريق الصحيح المؤدي إلى تحقيق معظم الغايات الـ 169 التي تشتمل عليها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغايات الـ 21 المقرر تنفيذها في عام 2020. وإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاهات الأخيرة في المجالات ذات الآثار المتداخلة التي يشملها كامل نطاق خطة عام 2030، من قبيل تزايد عدم المساواة، وتغير المناخ، والجوع وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان التنوع البيولوجي، والنفايات الناجمة عن النشاط البشري، تهدد التطلعات المتأصلة في الأهداف إلى تحقيق الرفاه البشري العالمي. ومن العوامل الأخرى التي تعوق إحراز تقدم في تنفيذ الأهداف تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وارتفاع مستويات الديون في العديد من البلدان، ونقص التمويل الكافي.

5 - وكان لتفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الآونة الأخيرة آثار مدمرة على حياة الناس ورفاههم. وزاد تفشي المرض أيضا المخاطر الاقتصادية العالمية التي يمكن أن تؤثر سلبا على تنفيذ الأهداف، ولا سيما في الأجل القصير. وأشارت تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باستخدام

(1) انظر فريق العلماء المستقل الذي عينه الأمين العام، *Global Sustainable Development Report 2019: the Future is Now - Science for Achieving Sustainable Development* (نيويورك، الأمم المتحدة، 2019).

نموذج عالمي للتنبؤ الاقتصادي، إلى أن السيناريو المتوقع للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2020 هو انخفاض هذا النمو من خط أساس تتراوح نسبته بين 2,5 في المائة و 3,2 في المائة بسبب فيروس كورونا⁽²⁾. وفي أسوأ السيناريوهات، سينقلص الناتج العالمي بنسبة 4,9 في المائة. وفي مقابل ذلك، تقلص الاقتصاد العالمي بنسبة 1,7 في المائة خلال الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2009. غير أن تحليل الإدارة لا يعكس الآثار المحتملة التي قد تحدثها الجائحة في سلاسل القيمة العالمية والتغيرات الطارئة في أفضليات المستهلكين. ويعرض الإطار الوارد أدناه بإيجاز الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للمرض.

6 - وتلقي الجائحة الضوء على مظاهر الضعف الكامنة في صميم النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي الحالي، الذي وضعت خطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ من أجل معالجته. وهي تؤكد إضافة إلى ذلك الترابط القائم فيما بيننا وضرورة تعزيز التعاون والحكمة وعلاوة على ذلك، جعلت الجهد المتصل بعقد العمل أكثر صعوبة وإلحاحا.

7 - ونحن ندرك الآن أننا أمام ضرورة ثلاثية الأبعاد. فأولا، يجب أن نتحرك عاجلا للحد من أثر الجائحة ووقف تفشي الفيروس. وثانيا، يجب أن نتكاتف في مساعدة الحكومات وشعوبها على حماية المكاسب الإنمائية والتخفيف من وطأة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة. وثالثا، يجب أن نعمل من أجل كفالة أن تتجه جهود التعافي على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي نهج North Star of the 2030 Agenda (النجم القطبي لخطة عام 2030) واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ بوصفهما منطلقا لتنفيذ عقد العمل.

8 - ويقدم هذا التقرير نظرة إجمالية عن حجم التحديات الماثلة ويتضمن سيناريوهات للتقدم المعجل من حيث هو متصل بالأهداف الأساسية لخطة عام 2030 ألا وهي القضاء على الفقر وتجنب استمرار تغيير المناخ بوتيرة لا يمكن التحكم فيها.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للمرض

أدت الجائحة إلى فرض قيود لم يسبق لها مثيل على حركة الأشخاص والأنشطة الاقتصادية على حد سواء، ووضعت نظم الرعاية الصحية الوطنية في العديد من البلدان تحت ضغوط شديدة. فقد أغلق أكثر من 100 بلد حدوده في آذار/مارس، مما أدى إلى توقف حركة الأشخاص والسياحة عبر الحدود بشكل شبه كامل. وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، تضررت بوجه خاص قطاعات الخدمات، التي تستوعب أكثر من ربع جميع فرص العمل في هاتين المنطقتين. وأدت الجائحة أيضا إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية والتجارة الدولية، وأصبح الملايين من الناس عاطلين عن العمل في غضون فترة قصيرة من الزمن. وأشارت تقديرات منظمة العمل الدولية أن الجائحة يمكن أن تؤدي إلى فقدان ما يصل إلى 195 مليون وظيفة. أما آثارها الاقتصادية فهي ذات وقع كبير على البلدان النامية، ولا سيما من حيث انخفاض التجارة والاستثمار. وقد وضع العديد من الحكومات مجموعات حوافز كبيرة لتجنب حدوث انكماش حاد في الناتج الاقتصادي،

(2) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، إحاطة نيسان/أبريل 2020، رقم 136" يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-april-2020-briefing-no-136/.

مما قد يزعج بالاقتصاد العالمي في أتون ركود عميق. وقد تجاوز العديد من مجموعات الحوافز هذه 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المعنية.

ولن تؤدي جائحة إلى عرقلة النمو الاقتصادي فحسب، لكنها ستؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على التنمية المستدامة. ففي أفريقيا، عرض تفشي الجائحة نظم الرعاية الصحية المتهالكة لمزيد من الضغوط. فالفئات الأشد تضررا في أفريقيا هي الفئات الأكثر ضعفا وتشمل النساء والأطفال وكبار السن والعمال غير النظاميين. ويفتقر أكثر من 50 في المائة من سكان الريف في العالم وأكثر من 20 في المائة من سكان الحضر أيضا إلى تغطية الرعاية الصحية، ويفتقر نحو 2,2 و 4,2 بليون شخص إلى المياه والمرافق الصحية الأساسية على التوالي، مما يجعل من الصعب عليهم اتقاء الفيروس بواسطة السلوكيات العادية مثل تنظيف أيديهم.

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية، 2020.

ثانيا - المسارات الكفيلة بالتغيير لتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

9 - إذا أرادت البلدان أن تحقق الأهداف بحلول عام 2030، فلا بد لها من اعتماد استراتيجيات تنفيذ وطنية تجعل من الشمول والاستدامة والمرونة وتحييد أثر الكربون الهدف الأساسي لجميع السياسات.

10 - وقد حدد تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019، وهو منشور يصدر كل أربع سنوات يعده فريق مكون من 15 عالما مستقلا عينهم الأمين العام للاسترشاد به في عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ستة مجالات أو مداخل تعد بتحقيق التحول في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالنطاق والسرعة اللازمين: (أ) رفاه الإنسان وقدراته؛ (ب) الاقتصادات المستدامة والعدالة؛ (ج) النظم الغذائية وأنماط التغذية؛ (د) إزالة الكربون من مصادر الطاقة مع إتاحة ذلك للجميع؛ (هـ) التنمية الحضرية وشبه الحضرية؛ (و) النظم البيئية العالمية، أو المشاعات العالمية. ويشدد التقرير على أنه لا يوجد مسار واحد في كل مجال من المجالات الستة يكفل التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة. ولذلك يجب على البلدان أن تتبع مجموعة من السياسات داخل نطاق كل مجال من هذه المجالات وعبر حدودها البيئية. وقد أعدت منظومة الأمم المتحدة موجزات مستقيضة لكل واحد من المداخل في إطار التحضير لاجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2020.

11 - ويركز التقرير على اثنين من هذه المسارات بالنظر إلى صبغتهما الشاملة، وهي الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه الحد من تفاوت الدخل في زيادة آثار النمو الاقتصادي في سياق جهود القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 والمنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبيرة التي يمكن أن تتأتى من التخفيضات السريعة والمستدامة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقترنةً ببلوغ هدف تحديد ارتفاع درجات الحرارة العالمية في نسبة 1,5 درجة مئوية، وهو ما يعني التوصل إلى تحييد أثر الكربون بحلول عام 2050.

12 - وقد شددت لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الثانية والعشرين المعقودة في شباط/فبراير 2020 على أهمية معالجة مسألتي انعدام المساواة وتغير المناخ من أجل تنفيذ خطة عام 2030. ووفقا لما ذكرته اللجنة، فإن الاتجاهات الحالية في كلا المجالين تسير بتنفيذ خطة عام 2030 إلى الوراء، في ظل تزايد التفاوتات في الدخل وفي الأبعاد الأخرى المتعددة للرفاه، إلى جانب ضعف التدابير العالمية لمواجهة التغيير المناخ، مما يؤدي إلى ترك الكثيرين خلف الركب. ويحتل انعدام المساواة وتغير المناخ أيضا مركز الصدارة

في نظم التآزر والمفاضلات التي تشكل أهداف التنمية المستدامة، ويؤدي عدم اتخاذ إجراء بشأنهما إلى الانحراف عن المسار المحدد في خطة عام 2030.

ألف - النهوض بالاقتصادات المستدامة والعدالة: جعل الحد من انعدام المساواة في الدخل استراتيجية رئيسية للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030

13 - تباطأ التقدم المحرز في الحد من الفقر في السنوات الأخيرة، مما يعكس ضعف نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من المناطق. وما زال ما يقرب من 9 في المائة من سكان العالم يعيشون بمستوى من الدخل يقع تحت خط الفقر المدقع البالغ 1,90 دولار في اليوم. وارتفع أيضا عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في عدة بلدان أفريقية ترتفع فيها هذه المعدلات بالفعل ارتفاعا شديدا. وارتفعت معدلات الفقر أيضا في أجزاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكذلك في غرب آسيا⁽³⁾. وتشير التقديرات الأحدث عهدا إلى أن الجائحة يمكن أن تؤدي في عام 2020 وحده إلى وقوع 49 مليون شخص في وهدة الفقر.

14 - وبما أنه من المتوقع أن يظل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا في كثير من البلدان، فإن القضاء على الفقر المدقع سيحتاج إلى الاعتماد بشكل أكبر على التدابير الرامية إلى الحد من ارتفاع أوجه التفاوت في الدخل. ويكمن الحد من الفقر عن طريق الزيادة في الدخل وإدخال تغييرات في نظام توزيع الدخل أو عن طريقهما معا. ويتأثر الفقر تأثرا سريعا جدا بالتغيرات الطارئة في نظام توزيع الدخل في المجتمع. فقد دلت البحوث على أن توزيع الدخل بطريقة أكثر عدلا يمكن أن يسهم في تسريع النمو الاقتصادي بفضل ازدياد قدرة الفقير على الإنفاق. ومن ثم فإن تراجع التفاوت في الدخل يمكن أن يعطي زخما حاسما صوب تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030. ولتحقق ذلك، يجب أن تتراجع مظاهر التفاوت في الدخل على الصعيد العالمي، ولكن خصوصا في أكثر البلدان سكانا، التي يكثر عدد الفقراء من بين سكانها.

15 - فعلى سبيل المثال، إذا ظل متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 2,5 في المائة في أقل البلدان نموا في السنوات العشر الماضية على حاله خلال عقد العمل، فسيطلب ذلك تخفيض التفاوت في الدخل بنسبة 75 في المائة للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030. ولكي يبلغ متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 6 في المائة على مدى العقد المتبقي من الفترة المحددة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيطلب الأمر تخفيض التفاوت في الدخل إلى النصف من أجل القضاء على الفقر بحلول عام 2030. غير أن أعلى انخفاض لوحظ على مدار 10 سنوات استناداً إلى معامل جيني يبلغ حوالي 30 في المائة في عدد من الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة⁽⁴⁾. وبالنسبة لغير أقل البلدان نموا في أفريقيا، فإن القضاء على الفقر المدقع، دون حدوث انخفاض حاد في التفاوت في الدخل، سيطلب نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8,7 في المائة سنويا خلال عقد العمل، مقارنة بنسبة 0,5 في المائة من النمو المسجلة على مدى العقد الأخير⁽⁵⁾.

(3) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2020 (منشور الأمم المتحدة رقم. A.20.II.C.1).

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه.

16 - ولذلك، فمن المستبعد أن يتحقق هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 (الهدف 1)، الذي له أهمية محورية في تحقيق العديد من الأهداف الأخرى، بحلول عام 2030، إلا إذا كان تحقيق نمو قوي ومطرد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقترنا بخفض تفاوت الدخل بدرجة كبيرة. وحسب تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في توقعات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019، كان نحو ثلثي سكان العالم في الفترة 2000-2013 يعيشون في بلدان شهدت ازديادا في تفاوت الدخل، ولم يسجل 10 في المائة منها أي تغيير بينما عرف 22 في المائة انخفاضا في معدل التفاوت. ولئن كانت البلدان النامية قد أحرزت بعض التقدم في خفض التفاوت في الدخل، يلزم من الآن فصاعدا إحداث تحول جذري أكبر.

17 - وتوضح سيناريوهات تستخدم نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية الذي وضعته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حجم التحدي الذي ينتظرنا توضيحا جيدا⁽⁶⁾، فهي تقيس كميًا العلاقة بين تحقيق النمو الاقتصادي وخفض التفاوت في الدخل وآثارهما على القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 من خلال أربعة سيناريوهات (انظر الجدول 1).

الجدول 1

الروابط بين تحقيق النمو الاقتصادي وخفض تفاوت الدخل والقضاء على الفقر في البلدان النامية

(النسبة المئوية)

السيناريو	متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الانخفاض المتوقع في تفاوت الدخل	نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030	نسبة سكان أفريقيا الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030	نسبة سكان أقل البلدان نمواً الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030
خط الأساس	3,7	لا تغيير	7,7	26,69	36,79
الأول	6,7	لا تغيير	6,2	21,9	31,5
الثاني	6,7	(25) ^(أ)	4,3	15,78	25,3
"معجزة القضاء على الفقر"	9,7	(50)	3,2	9,5	16,9

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التحليلات والسياسات الاقتصادية (بصدر قريباً).

(أ) يقاس انخفاض التفاوت بانخفاض النسبة المئوية للانحراف المعياري للوغاريتم الدخل، على النحو المبين في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2020 و Bourguignon (2003).

18 - وفي سيناريو خط الأساس، الذي يُرجَّح تحقُّقه أكثر من باقي السيناريوهات، يفترض أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية سيواصل النمو عالمياً بمعدل 3,7 في المائة خلال فترة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لأحدث التوقعات، وأنَّ التفاوت في الدخل لن يحدث فيه أي تغيير. وفي هذا السيناريو، سيظل ما يقرب من 7,7 في المائة من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030 أي ما يساوي 653 مليون شخص، بمن فيهم نحو 26,9 في المائة من سكان أفريقيا و 36,9 في المائة من سكان أقل البلدان نمواً، وهو ما يبتعد كثيراً عن الطموح العالمي.

(6) لا تعكس السيناريوهات تماماً الأثر الناجم عن جائحة كوفيد-19. وتتوقف وجاهتها على المدة التي ستستغرقها الأزمة ومدى فداحة الخسائر في الدخل التي ستسبب فيها، وكذلك على سرعة الانتعاش بعدها.

19 - ويفترض السيناريو الأول أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية سيرتفع إلى 6,7 في المائة (زيادة سنوية قدرها 3 نقاط مئوية لكل بلد) في الفترة المتبقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لكن مع عدم طريان أن تغير في تفاوت الدخل. وفي هذا السيناريو، تنخفض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم بحلول عام 2030 من خط الأساس البالغ 7,7 في المائة إلى حوالي 6,2 في المائة، أي ما يساوي 523 مليون شخص، وتنخفض نسبة هؤلاء السكان في أفريقيا وأقل البلدان نمواً إلى ما يتراوح بين 22 و 32 في المائة، وهو ما يظل بعيداً جداً عن الغاية المنشودة عالمياً.

20 - ويستند السيناريو الثاني إلى توقعات السيناريو الأول بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سينمو بمعدل 6,7 في المائة الفترة المتبقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكنه يفترض أن تفاوت الدخل التراكمي سينخفض بنسبة 25 في المائة على مدى العقد في جميع البلدان النامية. وفي إطار هذا السيناريو، ينخفض معدل الفقر المدقع بين السكان إلى نحو 4,3 في المائة في العالم، أي ما يساوي 364 مليون شخص، وإلى ما يتراوح بين 16 و 25 في المائة في كل من أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

21 - أما سيناريو 'معجزة القضاء الفقر'، الذي يعتمد على افتراضات طموحة للغاية تتمثل في أن متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ 9,7 في المائة وأن تفاوت الدخل التراكمي سينخفض بنسبة 50 في المائة، فمن شأنه أن يخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من 653 مليون نسمة إلى 230 مليون نسمة بحلول عام 2030، أي بانخفاض نسبته 69 في المائة. ويفترض هذا السيناريو أن يتم القضاء على الفقر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأن يتمركز في منطقة أفريقيا. ولذلك فستحتاج أفريقيا إلى دعم دولي إضافي مخصص للتوصل إلى تحقيق الهدف 1 بحلول عام 2030.

22 - وتبين السيناريوهات الأربعة المبينة في الجدول 1 أن تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 سيتطلب مزيجاً من السياسات تركز على تعزيز النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتقديم الدعم الدولي. فعلى سبيل المثال، يبين التحليل الوارد أعلاه أن نسبة الفقر في العالم يمكن أن تنخفض إلى حوالي 3 في المائة بين سكان العالم بحلول عام 2030 إذا تحقق نمو اقتصادي عالمي سنوي متوسطه نحو 10 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفض التفاوت في الدخل بمعدل النصف. وسيتطلب بلوغ هذا المستوى الطموح إرادة سياسية استثنائية من جانب المجتمع الدولي لتحقيق الهدف 1 بحلول عام 2030. وفي الوقت ذاته، فإن الأثر الصحي والاقتصادي المدمر للجائحة يمدد الدول بمسوغ قوي لتستغل عقد العمل في تحقيق الانتعاش بطريقة أفضل بالتركيز على إعادة بناء نظمها للرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وهذا من شأنه أن يعود بالنفع على الفئات الفقيرة. ويمكن أن يكون عقد العمل أيضاً فرصة للقيام باستثمارات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة والبنية التحتية المتصلة بالمناخ، مما سيسهم في تحسين رفاه الفقراء الذين تضرروا بشدة من آثار تغير المناخ وغيره من الثغرات في التنمية المستدامة. على أن تشجيع نمو اقتصادي أكبر مشفوع بالإنصاف يتيح فرصة لجميع الدول لإعادة التفكير في سياساتها المتعلقة بالتعليم وسوق العمل والضرائب والنقل. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للبلدان المانحة وغيرها من الجهات الإنمائية الشريكة أن تزيد بنسبة كبيرة من المساعدة الإنمائية المركزة على الحد من الفقر المقدمة للبلدان الأكثر عرضة لخطر عدم تحقيق الهدف 1 بحلول عام 2030.

باء - خفض مصادر الطاقة الكثيفة الكربون وإتاحة مصادر الطاقة النظيفة للجميع: الالتزام بالعمل السريع والمطرد في أثناء عقد العمل على خفض ثاني أكسيد الكربون بما لا يقل عن 45 في المائة في عام 2030 (أقل من مستويات عام 2010) والوصول بصافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى مستوى الصفر في أجل أقصاه عام 2050

23 - ووفقاً للتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2018 عن آثار الاحتراز العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، تشير التقديرات إلى أن الأنشطة البشرية قد تسببت بحلول عام 2017 في ارتفاع حرارة العالم بدرجة مئوية واحدة تقريباً فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي. وسوف يصل الاحتراز العالمي إلى 1,5 درجة مئوية بل سيتجاوزها في الفترة ما بين عامي 2030 و 2050 إذا استمرت الاتجاهات الحالية. وكما يبرز التقرير، فإن المخاطر المتصلة بالمناخ التي ستعرض لها النظم الطبيعية والبشرية في حال ارتفاع حرارة العالم بمقدار 1,5 درجة مئوية في المتوسط هي أقل بكثير من ارتفاعها بدرجتين مؤبنتين اثنتين. ويتفاوت التعرض للمخاطر تفاوتاً كبيراً ويرتفع بحجم الاحتراز ومعدله، والموقع الجغرافي، ومستويات التنمية وقابلية التضرر، وبوجود أو عدم وجود التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التكيف والتخفيف.

24 - وقد غيرت انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ بالفعل النظام المناخي العالمي تغييراً لا رجعة فيه، مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي. وتشمل هذه التغيرات ارتفاع متوسط درجات الحرارة في معظم المناطق البرية والبحرية؛ وحدثت موجات من الحر الشديد؛ وتساقط الأمطار بغزارة والفيضانات؛ وارتفاع احتمالات الجفاف وهطول الأمطار. وبحلول عام 2100، من المتوقع أن يكون ارتفاع مستوى سطح البحر العالمي أقل بحوالي متر واحد في ظل ارتفاع احتراز العالم بمقدار 1,5 درجة مئوية مقارنة بزيادة حرارته بدرجتين مؤبنتين. ويُتَوَقَّع أيضاً أن يستمر الارتفاع في مستوى سطح البحر إلى ما بعد مرور عام 2100 بكثير، وسيُتَوَقَّع حجمه على المسارات التي ستسلكها البلدان ف تعاملها مع مسألة الانبعاثات.

25 - ويُتَوَقَّع أن يؤدي حصر الاحتراز العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية إلى خفض آثاره على المنافع العامة العالمية مثل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الأرضية والساحلية ونظم المياه العذبة وإلى حفظ عدد أكبر مما تسديه من منافع لبني البشر. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي حصر الاحتراز العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية إلى الحد من ارتفاع حرارة المحيطات، والحد كذلك مما يرتبط بها من ارتفاع في حموضة المحيطات وانخفاض في مستويات الأكسجين في المحيطات. وبالتالي، فإن ضمان عدم احتراز العالم بما يتجاوز 1,5 درجة مئوية من المتوقع أن يقلل من المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي البحري ومصائد الأسماك وجميع أنواع النظم الإيكولوجية ووظائفها وما يعود من منافعها على البشر. وهناك مجموعات من السكان تكون بصفة خاصة أكثر عرضة للتضرر من الآثار السلبية المترتبة على احتراز العالم بمقدار 1,5 درجة مئوية أو أكثر. وهي تشمل الفئات السكانية المحرومة والضعيفة، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية التي تعتمد على سبل العيش الزراعية والساحلية. أما المناطق التي تكون أكثر عرضة للخطر بشكل غير متناسب مع غيرها، فهي تشمل النظام الإيكولوجي للمنطقة القطبية الشمالية، ومناطق الأراضي الجافة، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً.

26 - ووفقاً لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، هناك مسارات مختلفة يمكن أن تحقق الخفض اللازم في صافي الانبعاثات لحصر الاحتراز العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية.

27 - ويسلط التقرير الضوء على أربعة سيناريوهات من شأنها أن تمكن البلدان من الوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 وحصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية دون تجاوز هذه الحدود أو تجاوزها بقدر طفيف، ولكنها تُطبَّق سياسات مختلفة. وترد في الجدول 2 مجموعة مختارة من العوامل المؤثرة في تطور السيناريوهات الأربعة.

الجدول 2

مجموعة مختارة من العوامل المؤثرة في تطور السيناريوهات بحلول عام 2030

(بالنسبة المئوية)

السيناريو الأول	السيناريو الثاني	السيناريو الثالث	السيناريو الرابع
(58)	(47)	(41)	4
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون			
(77)	(61)	(75)	(59)
حصة الفحم في مزيج الطاقة			
59	83	98	106
حصة الطاقة النووية في مزيج الطاقة			
60	58	48	25
حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء			
(24)	(48)	1	14
انبعاثات الميثان الناجمة عن الزراعة			
إزالة ثاني أكسيد الكربون	التحريج	احتجاز الكربون	احتجاز الكربون وتخزينه
		احتجاز الكربون وتخزينه على نطاق صغير	احتجاز الكربون وتخزينه على نطاق كبير جدا بشكل استثنائي

المصدر: الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية: تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن تأثيرات الاحترار العالمي بمقدار 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية وما يتصل بذلك من مسارات عالمية لانبعاثات غازات الدفيئة في سياق تعزيز التدابير العالمية لمواجهة خطر تغير المناخ والتنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر، 2018.

28 - وفي السيناريو الأول، تؤدي الابتكارات في المجالات الاجتماعية والتكنولوجية ومجالات الأعمال إلى انخفاض الطلب على الطاقة بينما ترتفع مستويات المعيشة، ولا سيما في بلدان الجنوب. ويسمح الارتفاع بنظام الطاقة إلى المستوى الأمثل بتقليص إمدادات الطاقة المعتمدة على المصادر الكربونية. ويكون غرس الغابات هو الخيار الوحيد المطلوب من بين خيار إزلة ثاني أكسيد الكربون، بحيث لا يستخدم خيار الوقود الأحفوري ولا خيار الطاقة الحيوية اللذان تستعمل فيهما تقنية احتجاز الكربون وتخزينه. ويؤدي هذا السيناريو لا إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 58 في المائة بحلول عام 2030 وتراجع حصة استخدام الفحم في مزيج الطاقة بدرجة كبيرة، وإنما يؤدي أيضا إلى ازدياد استخدام الطاقة النووية والطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء على قدر انخفاض انبعاثات الكربون. ويشكل خفض انبعاثات الميثان الناجمة من الزراعة أيضا جزءا هاما من هذا السيناريو. ويركز السيناريو الأول بشدة على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدلات طموحة خلال عقد العمل دون اللجوء إلى احتجاز الكربون وتخزينه حتى عام 2100.

29 - أما السيناريو الثاني، فهو يُركِّز عموما على تحقيق الاستدامة بما في ذلك كثافة الطاقة، والتنمية البشرية، والتقارب الاقتصادي، والتعاون الدولي، إلى جانب إحداث تحول ملحوظ نحو أنماط الاستهلاك المستدامة والصحية، وابتكارات التكنولوجيات المنخفضة الكربون، وإقامة نظم لإدارة الأراضي بطريقة جيدة يكون فيها قبول المجتمع لاستخدام الطاقة الأحيائية مع احتجاز الكربون وتخزينه محدود النطاق. وليس هذا

السيئاريو بنفس طموم السئاريو الأول إذ يقل عنه بمقدار طفيف من ناحية السرعة التي ستخفف بها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال عقد العمل ولكنه يعتمد بدرجة أكبر على انخفاض انبعاثات الميثان في القطاع الزراعي. يؤدي السئاريو الثاني إلى انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 47 في المائة بحلول عام 2030 وتتاقص حصة الفحم في مزيج الطاقة بنسبة 61 في المائة، وازدياد استخدام الطاقة النووية والطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء بنسبة هي على قدر نسبة انخفاض انبعاثات الكربون.

30 - ويفترض السئاريو الثالث أن التطورات المجتمعية والتكنولوجية تتبع الأنماط الاعتيادية. فانخفاض الانبعاثات يتحقق بالدرجة الأولى عن طريق تغيير طريقة إنتاج الطاقة والمنتجات، ويتحقق بدرجة أقل عن طريق خفض الطلب. ويستند هذا السئاريو إلى افتراض تراجع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بسرعة أقل خلال عقد العمل مقارنة بالسئاريو الأول والسئاريو الثاني، أو بنسبة 41 في المائة، وتضاعف استخدام الطاقة النووية وازدياد استخدام مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء بنسبة 48 في المائة، على أن يقترن ذلك باعتماد شديد للغاية على استخدام احتجاز الكربون وتخزينه كوسيلة لإزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي اعتباراً من عام 2050 فصاعداً.

31 - ويتسم السئاريو الرابع بكثافة استخدام الموارد والطاقة حيث يفترض أن النمو الاقتصادي والعولمة سيؤديان إلى اعتماد واسع النطاق طرائق عيش تُستخدَم فيها غازات الدفيئة بكثافة، بما يشمل ارتفاع الطلب على أنواع وقود النقل ومنتجات الماشية. ويتحقق خفض الانبعاثات في المقام الأول من خلال الوسائل التكنولوجية، مثل إزالة ثاني أكسيد الكربون على نطاق كبير جداً اعتباراً من عام 2050 من خلال توظيف تكنولوجيات احتجاز الكربون الناجم عن استخدام الطاقة الأحيائية وتخزينه. ويستند هذا السئاريو، شأنه في ذلك شأن السئاريو الثالث، إلى تحول كبير نحو استخدام الطاقة النووية كمصدر رئيسي للطاقة، ولا سيما بعد عام 2030، بالاقتران مع الاعتماد الشديد على احتجاز الكربون وتخزينه. وهذا هو السئاريو الوحيد الذي يتوقع أن تزيد فيه انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030، وذلك بنسبة 4 في المائة. ويُتوقع أن يتراجع في الوقت نفسه استخدام الفحم كمصدر رئيسي للطاقة بنسبة 59 في المائة في هذا السئاريو، بينما يتزايد استخدام الطاقة النووية بنسبة 106 في المائة، بحلول عام 2030 أيضاً. ويُتوقع في هذا السئاريو أن تنمو حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء بمعدل أبطأ بكثير في السئاريو الرابع من معدلات نموها في السئاريوهات الأخرى، أو بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، يُتوقع أن يزيد القطاع الزراعي من انبعاث غاز الميثان بنسبة 14 في المائة بحلول عام 2030، وهو ما يشكل انحرافاً كبيراً عن السئاريو الأول والسئاريو الثاني.

32 - ووفقاً لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإن المسارات الراهنة المستندة إلى التنفيذ التام لمساهمات أطراف اتفاق باريس المقررة وطنياً لن تحصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية حتى لو أُسْتُكْمِلَت بزيادة هائلة في نطاق وطموح الإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات بعد عام 2030. ومن ثم فإن مسار الانبعاثات العالمية الحالي يزيد من خطر وقوع تخطُّ كبير للغاية المقرر بلوغها بحلول عام 2050 ألا وهي حصر درجة الاحترار في 1,5 درجة مئوية، الأمر الذي يزعج بالعالم في مسار خطير قد يرتفع معه متوسط درجات الحرارة ليتجاوز 3,5 درجات مئوية بحلول نهاية القرن.

33 - ومع أن تكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه هي تكنولوجيات واعدة من الناحية النظرية، إلا أنها لم تُنْبِتْ حتى الآن صلاحيتها للعمل على نطاق واسع، وبالتالي فهي معرضة لخطر ألا ترقى إلى المستوى المتوقع من حيث صيغتها العملية أو فعاليتها أو جدواها الاقتصادية. وهناك أيضاً خطر أن يصبح استخدام

تكنولوجيات إزالة ثاني أكسيد الكربون في نهاية المطاف منافسا للزراعة والمستوطنات البشرية والموائل الطبيعية على الأراضي والمياه، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا في التنمية المستدامة. وهذا يقتضي أن يبدأ فورا انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية البشرية المصدر وأن يتحقق ذلك الانخفاض قبل عام 2030 بنسبة لا تقل عن 45 في المائة عن مستوياتها في عام 2010 بغاية التوصل إلى إعدام الانبعاثات بصورة نهائية بحلول عام 2050. ومن ثم فإن اتخاذ إجراءات مناخية جريئة وفورية (السيناريوهان الأول والثاني) هو المسار الوحيد المجدي لحصر تغير المناخ في 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي؛ وحماية الناس ومصادر الرزق والنظم الإيكولوجية الطبيعية؛ والمساعدة على كفاءة قيام مجتمعات أكثر استدامة وعدلا.

34 - وتتساوى الحجة الاقتصادية المؤيدة للسعي إلى اتخاذ إجراءات مناخية طموحة في قوتها. وتوضح دراسات عديدة الفوائد الصافية التي تعود على المجتمعات المحلية والمؤسسات التجارية والمدن والبلدان بفضل اتباع استراتيجيات قوية لخفض انبعاثات الكربون وبناء القدرة على التكيف. فعلى سبيل المثال، حسب دراسة أجرتها جامعة ستانفورد، فإن حصر تغير المناخ في 1,5 درجة مئوية بدلا من درجتين مؤبنتين قد يوفر على الاقتصاد العالمي عشرات التريلونات من الدولارات، ويحقق فوائد تفوق بكثير تكاليف بلوغ تلك الغاية العالمية⁽⁷⁾. وعلى النقيض من ذلك، فإن ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية من 1,5 درجة مئوية إلى درجتين مؤبنتين اثنتين يمكن أن تؤدي إلى خسائر اقتصادية تراكمية تصل إلى نحو 30 تريليون دولار بحلول نهاية القرن. وأشارت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في تقريرها "توقعات الطاقة المتجددة العالمية لعام 2020" إلى أن تحويل نظام الطاقة عن طريق الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة واستعمالها على نطاق واسع يمكن أن يعزز المكاسب التراكمية للنتائج المحلي الإجمالي العالمي فوق سيناريو العمل كالمعتاد بمقدار 98 تريليون دولار من الآن وحتى عام 2050، وأن يزيد بأربعة أضعاف تقريبا فرص العمل في مجال الطاقة المتجددة بما تصل قيمته إلى 42 مليون دولار في هذا القطاع وحده⁽⁸⁾.

35 - على أن العالم ليس حاليا على الطريق الصحيح لتحقيق مسار 1,5 درجة مئوية. ويتعين على جميع البلدان، ولا سيما أكبر البلدان المصدرة للانبعاثات، أن تفي بالتزاماتها القائمة بموجب اتفاق باريس وأن تقوم على وجه السرعة بتعزيز المساهمات المقررة وطنيا، ووضع استراتيجيات للتوصل إلى إعدام الانبعاثات نهائيا بحلول عام 2050، وأن تلتزم نفسها بتنفيذ برنامج شامل لدعم التكيف مع تغير المناخ ومقاومة آثاره وتضمن التمويل الكافي لإيجاد اقتصاد يقوم على أسس الاستدامة والعدل وبراغي الاعتبارات البيئية. وسيطلب التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون اتباع نهج على نطاق المجتمع بأسره بما يقتضي إجراء تغييرات بنوية في عدة من قطاعات الاقتصاد إن لم يكن في جُلها. وتوفر جهود التعافي في الفترة الموالية لجائحة كوفيد-19 فرصة غير مسبوقة وربما فريدة من نوعها يمكن خلالها تعبئة وتوجيه الاستثمارات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية والتعافي بشكل أفضل.

Marshall Burke, W. Matthew Davis and Noah S. Diffenbaugh, "Large potential reduction in economic (7) .damages under United Nations mitigation targets", *Nature*, vol. 557, No. 7706 (May 2018)

.International Renewable Energy Agency, *Global Renewables Outlook 2020: Energy transformation 2050* (8)

ثالثاً - تعبئة دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ عقد العمل

36 - أجريت مشاورات مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة قبل اندلاع أزمة كوفيد-19 بشأن أفضل السبل التي يمكن أن تسلكها الأمم المتحدة في دعم التنفيذ المعجل للأهداف في أثناء عقد العمل. وأبرزت المشاورات أهمية تعزيز التعبئة والطموح والحلول، فضلاً عن زيادة دعم منظومة الأمم المتحدة للتحديات الثلاثة الرئيسية وهي: (أ) القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة؛ (ب) الدفع بعجلة العمل المناخي ودعم الحفاظ على سلامة الكوكب؛ (ج) تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وسيتم الاستناد في التدابير التي تتخذها المنظمة إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمين العام وخارطة الطريق التي وضعها لتمويل خطة عام 2030، وكذلك الإصلاحات الجارية في نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

37 - ويقدم هذا التقرير قائمة بالتحديات والفرص المتصلة بالتصدي للفقر وتحفيز العمل المناخي، ولكن عام 2020 هو أيضاً عام حاسم بالنسبة لموضوع المساواة بين الجنسين على ضوء احتقال العالم بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. ويحدد هذان الصكان بعضهما مع بعض خطة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هي من أكثر الخطط شمولاً وقدرة على إحداث التحول. على أن رؤية بيجين لم تتحقق إلا جزئياً. فلا يزال عدد النساء في البرلمانات أقل من عدد الرجال بنسبة امرأة واحدة من بين كل ثلاثة رجال، وما زالت أجورهن لا تتعدى 77 سنتاً من كل دولار واحد يكسبه الرجال، وما زلن أغلبية من بين من يزاولون الرعاية والعمل المنزلي غير المأجورين وهو وضع يتأبى على التغيير في العالم أجمع. وقد تعثر التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين في بعض المجالات بل قد حصل فيها انتكاس للمكاسب المحرزة. وتراجع بعض البلدان عن القوانين التي تحمي المرأة من العنف، بينما تقوم بلدان أخرى بتقليص الحيز المدني، بينما ما زالت بلدان أخرى تتجه في مسائل الاقتصاد والهجرة سياسات تتطوي على تمييز غير مباشر ضد المرأة. وما زال حصول المرأة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية غير معمم.

38 - ولئن كانت الدول في جميع أنحاء العالم تبحث عن حلول للتحديات المعقدة لهذا العصر، فإن أحد الطرق التي تمكنها من تحقيق الأهداف هو التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين. وقد تمكنت الحركات النسائية على مدى السنوات الخمس وعشرين الماضية بفضل نموها وازدياد قوتها وحماسها وتنوعها واتساع نطاقها عبر حدود الأوطان أن تطعن في بطء التقدم المحرز وفي تجزؤه وطالبت بالتغيير العام على وجه الاستعجال. وقد عززت تلك الحركات المساواة بين الجنسين وطالبت بمساءلة الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة القوية، وستكون في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين خلال عقد العمل.

39 - وتبذل الأمم المتحدة حالياً كل ما في وسعها لدعم البلدان في التصدي للآثار الصحية وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الجائحة. وللمساعدة على تهيؤ منظومة الأمم المتحدة بشكل جيد لدعم البلدان في التصدي لأثر الجائحة، دُشنت خطة التأهب لجائحة كوفيد-19 ومواجهة آثارها، وجرى توجيه نداء إنساني عالمي وإنشاء صندوق تابع للأمم المتحدة لمواجهة الجائحة والتعافي من آثارها. ووضع فريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضاً إطاراً على نطاق المنظومة لتوجيه عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية البالغ عددها 131 فريقاً من أجل التصدي الفوري للآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وسيجري مستقبلاً تفعيل جميع موارد منظومة الأمم المتحدة للنهوض بتنفيذ عقد العمل.

40 - وعلى الصعيد القطري، أصبح المنسقون المقيمون للأمم المتحدة الآن في وضع أفضل يسمح لهم بتوسيع نطاق توفير الدعم المتكامل في مجال السياسات والبرامج للحكومات الوطنية من أجل تنفيذ الأهداف والإجراءات المتعلقة بالمناخ. ويمكن للحكومات أيضا أن تطلب من منظومة الأمم المتحدة دعمها في تصميم مسارات تحويلية واستراتيجيات لتعبئة الموارد للتعبيل بتنفيذ الأهداف على الصعيد القطري. ويشمل ذلك تقديم الدعم للبلدان فيما يتعلق بقرير مساهمات على الصعيد الوطني تكون معززة وعالية الجودة ووضع استراتيجيات طويلة الأجل لخفض الكربون والتكيف. وعلاوة على ذلك، ستعمل منظومة الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومات في إعداد إحصاءات عالية الجودة تتصل بالأهداف، وفي جهود التوعية والدعوة، وعن طريق تعبئة مشاركة السلطات المحلية والقطاع الخاص بنشاط في عملية تنفيذ الأهداف.

41 - وعلى الصعيد الإقليمي، تهدف مقترحاتي الرامية إلى تعزيز الهيكل الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة إلى المساعدة في جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية واستجابة في دعم تنفيذ الأهداف والإجراءات المتعلقة بالمناخ. وعلى الصعيد العالمي، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم دعما واسع النطاق إلى الدول الأعضاء للتعبيل بتنفيذ الأهداف في مجالات مثل العمل مع الهيئات الحكومية الدولية، والبيانات، والتحليل، ووضع المعايير والقواعد، والريادة الفكرية، والمشاركة العامة، والتوعية والدعوة، وبناء الشراكات. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى من أجل رفع مستوى الطموح وتعزيز أثر نتائج العمليات الحكومية الدولية الرئيسية المقبلة في مجالات مهمة من قبيل المحيطات، والنقل المستدام، والطاقة المستدامة، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة، من خلال تقديم دعم تقني عالي الجودة، أن تعزز قدرة الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، على رصد تنفيذ الأهداف والتعبيل به.

رابعاً - استنتاجات

42 - تتيج المناسبة السنوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، التي سينظمها الأمين العام في سياق المناقشة العامة للجمعية العامة وتبني على عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فرصة لتوليد الزخم لدى جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق الانتعاش الذي يقربنا من إقامة مجتمعات مستدامة شاملة للجميع وقادرة على الصمود وتوفير منطلق لتنفيذ عقد العمل بغية تحقيق الأهداف.

43 - وفي مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، أعيد تأكيد إمكانية تحقيق الأهداف بحلول عام 2030 شريطة زيادة الإسراع بالإجراءات المتخذة خلال عقد العمل ورفع مستوى طموحها. ويتطلب ذلك من الدول الأعضاء أن تجدد روح التعاون وتعددية الأطراف اللتين طبعتا اعتماد خطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وتحتاج البلدان في تعجيلها بعملية تنفيذ الأهداف أن تستفيد أيضا استفادة فعلية مما لدى الشباب والمجتمع المدني والمؤسسات التجارية والأوساط العلمية من قدرات والتزام وطاقة.

44 - وتؤكد الجائحة مدى الترابط الذي يعيشه العالم والأسباب التي تجعل التعاون بين الدول الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويتطلب التصدي الفعال للجائحة من البلدان تكثيف التعاون عبر الحدود في مجالات مثل شراء المعدات الصحية واللقاحات والعلاجات وتبادل الدروس المستفادة وكذا الالتزام بتنسيق عملية وضع السياسات الاقتصادية. ولا ينبغي أن تتخذ الجائحة ذريعة لإضعاف تعددية الأطراف، بل ينبغي أن تكون بمثابة تذكير بأن التعاون الدولي يحتاج إلى مزيد من التعزيز.

45 - ويقدم هذا التقرير التوصيات التالية في وقت بدأت فيه الدول الأعضاء عقدا عمل حاسما وذلك كما يلي:

(أ) أكد تفشي مرض فيروس كورونا من جديد الحاجة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والحوكمة من أجل التصدي لحالات الطوارئ العالمية في ميادين من قبيل الصحة وتغير المناخ. وتتطلب سرعة تفشي مرض فيروس كورونا والجوائح المماثلة، وجود قدرة وظيفية قوية على الصعيد العالمي لتنسيق أعمال الدول بفعالية وكفاءة. وفي هذا السياق، من المهم التفكير في التغييرات اللازمة لكي تضطلع الأمم المتحدة بهذا الدور التنسيقي. وتبرز الجائحة أيضا الحاجة إلى تعزيز نظم الصحة العامة ونظم مواجهة حالات الطوارئ وزيادة قدرتها على التكيف، ولا سيما في البلدان النامية؛

(ب) لا بد من توسيع نطاق روح التضامن والتعاون التي اتسمت بها جهود التصدي الدولية للجائحة ليشمل تنفيذ الأهداف ومواجهة حالة الطوارئ المرتبطة بالمناخ، ولا سيما على الصعيد القطري حيث يمكن للحكومات أن تسلك نهجا يشمل المجتمع بأسره عن طريق تعبئة جميع الجهات صاحبة المصلحة في تحديد مسارات تحويلية عالية الأثر تستفيد من التأزر في قطاعات متعددة في آن واحد؛

(ج) يجب أن يصبح الحد من عدم المساواة في الدخل في المجتمع استراتيجية رئيسية للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030. وسيظل العهد المقطوع بالألا يترك أحد خلف الركب مجرد طموح، ما لم تقرر المجتمعات التصدي للتحدي المتمثل في عدم المساواة.

(د) يتعين على الدول الأعضاء أن تلتزم بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بطريقة سريعة ومطّردة خلال عقد العمل من أجل الوصول بصافي الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 وحصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية، وهذا سيتطلب تخفيضات بنسبة 45 في المائة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي بحلول عام 2030. ويتعين على الدول موازاة بذلك أن تضع وتنفذ استراتيجيات للتكيف في سياق مواجهة الآثار الحتمية لتغير المناخ وحماية مجتمعاتها المحلية؛

(هـ) تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور حاسم في تمكين البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وسيطلب أداء هذه المهمة التزاما قويا من جانب جميع كيانات الأمم المتحدة بالنهج المشتركة في الخطط والبرامج وإجراءات التنفيذ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، علاوة على إقامة شراكة فعالة بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على جميع المستويات.